نجم الدين الهنتاتي

المذهب المالكي

بالغرب الإسلامي

إلى منتصف القرن 5هـ/11م

تبر الزّمان

تونس 2004

إنجاز وتصميم
منشورات « تبر الزمان »

تم طبع هذا الكتاب على مطابع سانباكت (تونس)
لحساب منشورات « تبر الزمان »

« المذهب المالكي بالغرب الإسلامي الى منتصف القرن 5هـ/11م »
تأليف نجم الدين الهنتاتي
من كتب « تبر الزمان » ضمن سلسلة « آراء »

الإيداع القانوني : الثلاثية الثانية من سنة 2004
ISBN : 9973 - 44 - 011 - 0

سعر النسخة : 12 دينارا تونسيا (25 $)

منشورات « تبر الزمان »
3 نهج البقيع
رياض الأندلس - الغزالة 2083
الجمهورية التونسية
الهاتف : 215 822 70 216 - الفاكس : 080 822 70 216
e-mail : or.dutemps@planet.tn

جميع الحقوق محفوظة

© 2004، منشورات تبر الزمان، تونس

الى أفراد أسـرتي الصغيـرة

زوجتي العزيزة

وابنيّ زياد ومهدي

تصدير

بقلم منيرة شابوطو - رمادي
أستاذة بجامعة تونس

كان أستاذي الفقيد كلود كهين من بين المبادرين بالتنبيه الى أهمية دراسة الفقه والمصادر الفقهية بالنسبة الى المؤرخ(*). وبدوره نشر صديقي وزميلي محمد الطالبي مقالا في هذا الاتجاه(*). إلا أن جلّ الدارسين الأوائل للمذهب المالكي هم خاصة روبار برنشفيك(*)، وعبد المجيد التركي(*) بالنسبة إلى المذهب المالكي الأندلسي، وصديقي الفقيد سعد غراب(*) صاحب الأطروحته المتميّزة المتعلقة بابن عرفة. وقد يبدو من الصعب، بعد هؤلاء، أن يقع إنجاز دراسة حول المذهب المالكي. غير أن جميع المتقدمين الأجلاء لم يطمحوا بما أنجزوه من دراسات إلى تأسيس نص يتعذر تجاوزه أو تحويره، بل دعا جميعهم إلى إعادة دراسة المذهب المالكي على مستوى مجال ثقافي خاص، وهو ما يستجيب إليه بالضبط محتوى هذا الكتاب.

نجم الدين الهنتاتي هو باحث جريء وجدّي. وعندما خاطبني بشأن موضوع أطروحة يشاء إنجازها، كنت بصدد استحضار ما ورد في كتب المستشرقين الذين سبقوني وذلك بالتساؤل حول مغزى توزّع المذاهب الفقهية بين بلدان دار الإسلام. ورأيت أن أطروحة في هذا المنحى من شأنها أن تساعد على فهم واستعراض ظروف نشأة المذهب المالكي بإفريقية وتوسع انتشاره، كما ستسهم في إنجاز عمل مفيد وهام. فقَبِل نجم الدين الهنتاتي ذلك. وبالجدية التي يتحلّى بها، انغمس في مؤلفات مذهبية تميزت أحيانا بصعوبة الاستعمال وقلة المادة. فكما هو معهود يسعى المؤرخ من خلال هذه المؤلفات الى فهم الإنسان وحوافزه وطموحاته وتوجهاته. ولا تكمن الصعوبة في طبيعة المصادر الفقهية والدينية فحسب، وإنما أيضا في الفجوة القائمة فعلا بين القول بأن المذهب المالكي قد انتصر بسرعة بإفريقية وبين ما ورد في الشهادات المكتوبة الأولى التى ظهرت بعد ذلك بقرنين أو ثلاثة.

مثلت إذن الأطروحة التي وقعت مناقشتها سنة 1992 نقطة انطلاق لهذه الدراسة التي تهم المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال القرون الإسلامية الخمسة الأولى. وفرضت الأطروحة توسيع مجال البحث جغرافيا، ولذلك لم

(*) هذا التصدير منقول عن اللغة الفرنسية، وهوامشه المشار اليها بالرمز -*- توجد مع الأصل في آخر الكتاب.

يتوقف نجم الدين الهنتاتي عن تجميع المادة والاطلاع على مقالات ومراجع تهم الفقه الإسلامي بصفة عامة والمذهب المالكي بصفة خاصة. ولعله من المفيد التأكيد على أن الأمر كان مرتبطا بالرغبة في مواكبة حركة التجديد التي عرفتها أحدث الدراسات. فبعد الاستشراق الكلاسيكي الذي يعود الى النصف الأول من القرن العشرين، شاهدنا خلال السنوات الأخيرة عودة الى دراسة الفقه الإسلامي في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وخاصة أمريكا. ونتجت عن هذا التجديد رسائل وكتب ومقالات ومجلة – وهي Islamic Law and Society.

قرأ نجم الدين الهنتاتي هذه المنشورات كما راسل مدير المجلة المذكورة، وكاتب ميكلوش موراني وماريال فيارو ومحمد أركون، وتمكن من النشر في مجلات أجنبية لا سيما مجلة Arabica. وعلى غرار الفقهاء الذين اهتمّ بدراستهم، سافر المؤلف وتبادل الأفكار مع الباحثين مثله في المجالات الفقهية.

وقراءة مقدمة هذا الكتاب تعرّف بمظاهر أهمية حركة التجديد في دراسة الفقه، كما تقيّم الأشواط التي قطعها المؤلف بعد إنجاز أطروحته، وخاصة بشأن الفائدة المعرفية التى ستجنى من توسيع موضوع البحث ليشمل الغرب الإسلامي كله. وفي بابين كبيرين، درس المؤلف ظروف دخول المذهب المالكي الى إفريقية ثم المغرب، وعوامل انتشاره بهما. واهتم في الباب الثاني بتحليل مظاهر تطور ذلك المذهب وهو بصدد التعامل مع أهم الأحداث السياسية والدينية. وفي ثنايا الكتاب، وبمنهج واضح ومعتدل، حلل نجم الدين الهنتاتي العوامل التي هيأت لظهور المذهب المالكي وخصائصه، والظروف التي حفّت بدخوله الى المغرب، بما في ذلك الدور الأساسي لسحنون في ذلك. ثم تناول بالدرس ظروف توسعه بالغرب الإسلامي. ولم تفصل الدراسة هذا المذهب عن غيره من المذاهب بل سعت الي التعرض للعلاقات، الصاخبة أحيانا، بينه وبين الفرق والمذاهب الأخرى التي حاولت أن تنتشر بالمغرب وأن تفرض نفسها.

ومن حيث أنه المورخ الجيّد، عالج نجم الدين الهنتاتي بعد ذلك تطور المذهب المالكي وانتشاره، وتعرض الى نضاله خاصة في مواجهة المذهب الشيعي الفاطمي، الذي خرج منه منتصرا ومسجلا تفوقا واضحا أكثر من أي وقت مضى.

ومجمل القول إن هذا الكتاب مفيد وهام، وسيؤدي خدمة جليلة للجامعيين أينما وجدوا، في تونس وخارجها. وهذا الكتاب يدل على أن نجم الدين الهنتاتي قد أصبح مع مرور الزمن مختصا في المذهب المالكي.

المقدمة

يهم هذا البحث من الناحية الجغرافية الغرب الإسلامي وهي منطقة شاسعة تمتد على ما يقابل حاليا ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى والأندلس. بها ظهرت مذاهب دينية وعقدية متنوعة يصعب الإلمام بها كلها. أما من الناحية الزمنية، فهو يهم فترة طويلة تمتد من منتصف القرن 2هـ/ 8م إلى منتصف القرن 5هـ/11م. وقد عرف المغرب خلال هذه الفترة تحولا كبيرا إذ تنازل عن انتسابه إلى الحضارة الغربية، كي يدخل وبصفة نهائية في بوتقة حضارة أخرى شرقية وهي الحضارة العربية الإسلامية. ففي هذه الفترة المتميزة بغموضها وبقلة الأخبار عنها، تكونت شخصية المغرب العربية الإسلامية المؤيدة لاتجاه ديني سني معين وهو المذهب المالكي، بل إن هذا المذهب الذي أتاه من الشرق سرعان ما سجل تراجعا بالشرق أمام مذاهب أخرى وأصبح الغرب الإسلامي هو المركز الرئيسي بالعالم الإسلامي لتعليمه ونشره والنهوض به.

إذا علمنا هذه المعطيات، يمكن لنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت أهل الغرب الإسلامي يتبعون بصفة خاصة هذا المذهب، ويمكن أن نتساءل كذلك هل تمت له السيادة بمختلف مناطق الغرب الإسلامي بصفة مبكرة، كما توحي بذلك كتب طبقات علماء المالكية ؟ أم أن ذلك تم في فترات متفاوتة ؟ هل عرف تطورا بالغرب الإسلامي، أم أنه بقي متحجرا حيث تم استقباله من الشرق على شكل قوالب غير قابلة للنقاش ؟ بعبارة أخرى هل ساهم علماء الغرب الإسلامي في تطوير هذا المذهب ؟ هذا إن صح أنه دخل تلك المنطقة على شكل مذهب محدد المعالم بما أن البعض من الباحثين شكّوا في ذلك، نعني أساسا أتباع المدرسة الأنقلوسكسونية. كيف تصرف علماء هذا المذهب مع مختلف الأنظمة السياسية التي عرفها الغرب الإسلامي خلال هذه الفترة ؟ هل أنهم بقوا في المعارضة، كما تريد أن تبرز ذلك المصادر السنية عموما،

أم أنهم تعاملوا مع تلك الأنظمة وساندوها في أحكامها ؟ ثم هل كان هذا المذهب فعلا مذهب العامة، بينما المذاهب المخالفة، وخاصة المذهب الحنفي، لم تهمّ إلا النخبة الثرية المتعاملة مع السلطان ؟

إنها لأسئلة كثيرة وطريفة يثيرها هذا الموضوع، بيد أنه من الصعب الإجابة عنها بصفة جازمة. ويعود ذلك إلى نوعية الموضوع، إذ أنه يهم جانبا دينيا، كما يعود ذلك إلى طبيعة الأخبار ا لتي تقدمها المصادر في هذا المجال، وإلى اختلاف طريقة تعامل الباحثين مع تلك الأخبار. وتتميز تلك الأخبار بخصائص، نذكر منها أنها قليلة، ثم إنها غير معاصرة للفترة التي كتبت فيها. وهي متفاوتة التوزيع زمنيا، إذ أنها تركز على القرن 3هـ/9م بالنسبة إلى إفريقية. كما أنها متفاوتة جغرافيا بما أنها تركز على إفريقية والأندلس. هذا إلى جانب أنها في جلها سنية مالكية، ذات نظرة أحادية الجانب، بما أنها تسعى إلى تمجيد علماء المالكية. وهي تنحصر أساسا في كتب طبقات المالكية، نعني بذلك **طبقات علماء إفريقية وتونس** لأبي العرب، ورياض النفوس للمالكي، ومعالم الإيمان لابن ناجي التي اهتمت بإفريقية، وطبقات ابن الفرضي التي اهتمت بالأندلس، وخاصة ترتيب المدارك للقاضي عياض التي حاولت تغطية منطقة العالم الإسلامي كله. وهذا لا يعني أننا اقتصرنا على هذا النوع من المصادر فحسب. فقد استعملنا مثلا مصادر شيعية، لا سيما مؤلفات القاضي النعمان وغيره.

اختلفت طرق تعامل الباحثين مع معطيات هذا النوع من المصادر. فقد صدق أحمد بكير وحسين مؤنس ما ورد فيه، وأظهرا انحيازا للمذهب المالكي وتعصبا له، تجاوز أحيانا ما يمكن أن نستنتجه لدى أصحاب كتب طبقات المالكية ذاتها. بينما سعى هادي روجي إدريس ومحمد الطالبي وسعد غراب إلى التقيد بالموضوعية العلمية عند تعاملهم مع تاريخ ذلك المذهب. على أن دراساتهم تدخل في إطار ما يمكن التعبير عنه بالمدرسة الفرنكوفونية الكلاسيكية، بما أنها أقرت عموما ما ورد في ذلك الصنف من المصادر، مثلا ما يتعلق بتاريخ ظهور المذهب المالكي وتاريخ دخوله إلى المغرب وتطوره به، وهو توجه كنا سايرناه جزئيا في البعض من أبحاثنا مع الاعتراض أحيانا سواء على

ما ورد في كتب الطبقات أو على ما ورد لدى هؤلاء الباحثين، ومن أبرزهم سعد غراب. فقد اقتصر هذا الباحث عموما في العنصر الأول من أطروحته على تلخيص مختلف مواقف الباحثين الكلاسيكيين من التاريخ المذهبي بإفريقية، دون أن يظهر انفتاحا على المدرسة الأنقلوسكسونية في مثل هذا الصنف من الدراسات.

تسجل المدرسة الفرنكوفونية حاليا حضورا خافتا على مستوى هذا الصنف من الدراسات. وبالمقابل فقد استأثرت به المدرسة الأنقلوسكسونية والمدرسة الأسبانية.

ركزت المدرسة الأسبانية على دراسة التاريخ المذهبي بالأندلس ويمثلها ثلة من الأساتذة نذكر منهم آسين بلاثيوس، وأ. قنزلاز بلانسيا، وماريبال فيارو ومحمود علي مكي وغيرهم. اهتم هؤلاء بتحقيق البعض من كتب الفقه ونشرها، وبتقديم عدد من الدراسات الجزئية حول التاريخ المذهبي وخاصة حول بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاعتماد على كتب الفقه.[1] وإلى هؤلاء المهتمين بتاريخ الأندلس يمكن أن نضيف فانسان لاقاردار وعبد المجيد التركي، هذا الذي انتهى بالتخصص في دراسة التاريخ المذهبي بالأندلس وفي تحقيق عدد من الكتب ذات الصبغة الدينية. ورغم ذلك تظل المدرسة الأنقلوسكسونية محط الأنظار فيما يخص دراسة التاريخ المذهبي بالعالم الإسلامي. تضم هذه المدرسة بصفة أساسية باحثين ينتسبون إلى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهي تتميز بسعة أفق دراساتها. فهي تهتم بالتطور المذهبي بالشرق الإسلامي، كما تهتم بذلك بالنسبة إلى الغرب الإسلامي. ويمثل هذا الاتجاه بصفة أساسية يوسف شاخت ونورمان كالدار

(1) حول نشاط المدرسة الأسبانية في دراسات الفقه الإسلامي منذ القرن 19 انظر مقال ماريبال فيارو : « Spanish scholarship on islamic law », (c)1995, pp. 43-70 مع التذكير أنها قسمت ذلك النشاط إلى مراحل ثلاث متتالية تمتد الأولى بين القرن 19 وسنة 1936. وتغطي الثانية فترة الحرب الأهلية بأسبانيا (1936-1939). وتنطلق الثالثة بعد سنة 1939. انظر أيضا : Turki, A., (a), 1982, p. 46, note 3 وكذلك : Pierre Guichard, *Structures...*, 1977, pp. 9-14 حيث عرف بتطور مواقف المدرسة الأسبانية من تاريخ الأندلس الإسلامية.

وفي مرحلة لاحقة كريستوفار مالكارت وغيره. هذا لا يمنع تخصص بعضهم في دراسة منطقة محددة، نعني خاصة ميكلوش موراني الذي سخر حياته لدراسة مخطوطات المكتبة العتيقة بالقيروان، كما نعني أيضا في مرحلة لاحقة جونتان بروكوب الذي اهتم في دراسته لمختصر عبد الله بن عبد الحكم (ت 829/214) بإحدى مراحل التطور المذهبي بمصر.

وحتى نُعرِّف بمدى أهمية المدرسة الأنقلوسكسونية في الدراسات المالكية، سنتولى التركيز على أربعة أسماء : يوسف شاخت ونورمان كالدار وميكلوش موراني وكريستوفر مالكارت.

يعد يوسف شاخت أبرز شخصية على الإطلاق قدمت دراسات جادة وطريفة حول تاريخ الفقه الإسلامي. عرّف في مقالين علميين بالبعض من مخطوطات مكتبة القرويين بفاس، وبالبعض من مخطوطات مكتبتي رقادة وجامع الزيتونة[1]. ويدخل هذا العمل في إطار التعريف بأقدم المخطوطات التي تهم المذهب المالكي خاصة.

ولئن تميز هذان المقالان بنزعتهما العلمية الجافة، فإن دراسته الجادة حول نشأة القانون الإسلامي وتطوره تعد من أفضل ما أنتجته المدرسة الأنقلوسكسونية[2]. فقد أعاد النظر في بعض المسلمات التي تخص تاريخ الفقه الإسلامي وناقشها، بل إنه دحض العديد منها.

على أن أهم إشكال طرحه هذا الباحث، وفي إطار مجال دراستنا للفقه المالكي، يخص شكه في صحة الحديث عن مذهب مالكي أي مذهب مرتبط باسم شخص، خلال القرن 2هـ/8م، بل إنه أكد أن مثل هذا التصنيف لم يظهر إلا بصفة متأخرة.

على أن مواقف شاخت من تاريخ الفقه الإسلامي لم تكن جامدة، فقد عرفت تطورا. بل ربما لم يسلم بعضها أحيانا من نوع من الاضطراب. يؤيد هذا ما صرح به في كتابه **توطئة للقانون الإسلامي**. فقد ذكر أن محتوى هذا

(1) Schacht, J. (e), (e), 1967, pp. 225-258 . *Id.*, (d),1962, T.1, pp. 271-284.

(2) *Id.*, (f), 1983.

الكتاب لم يأت ليعيد ما ورد في كتابين سابقين له[1] حول نفس الموضوع، بل إنه أتى ليعوضهما[2].

يمثل كتاب نورمان كالدار[3] لونا آخر من محاولة مناقشة بعض مسلمات من سبقه من الباحثين في تاريخ الفقه الإسلامي. فقد نادى بالكف عن الاعتماد على ما ورد في كتب المتأخرين من صنف كتب طبقات علماء المالكية، وحرض على العودة إلى النصوص الفقهية ذاتها مثل **موطأ** مالك بن أنس (ت 795/179) و**مدونة** سحنون بن سعيد (ت 854/240)، واستنطاقها بصفة مباشرة، بهدف التعرف على التاريخ الأقرب إلى الواقع الخاص بالفقه الإسلامي. تأثر كالدار في هذا الشأن بمقولات يعقوب ناسمار، هذا الذي استعمل نفس المنهج عند إنجازه لبعض الأبحاث حول الأسماء الواردة في **المشنا**[4].

واعتمادا على هذا المنهج، خرج كالدار باستنتاجات لا تخلو من طرافة. وقد أثارت تلك الاستنتاجات الكثير من التساؤلات بين الباحثين، كما أطلق كالدار أحكاما لا تخلو من خطورة حول نسبة عدد من المؤلفات الفقهية وحول تاريخ تأليفها[5]، بل إنه أخذ ينظّر دون أن يولي أية عناية بما تقدمه نتائج البحوث التي تعتمد على المخطوطات؛ من ذلك أنه أصدر كتابه دون أن يستعمل نتائج بحوث ميكلوش موراني[6].

(1) Id. , *G. Bergstrasser's....* 1935 ; Id., (b), 1953.

(2) Id., (f), 1983., p. 9

(3) Calder, N., 1993

(4) ذكر ذلك جونتان بروكوب في مقاله : (b), 1999, p. 398

(5) ذكر كالدار أن النص النهائي لـ**موطأ** مالك رواية يحيى الليثي ظهر حوالي سنة 883/270 كما ذكر أنه من الصعب أن تكون **المدونة** قد بلغت شكلها النهائي قبل سنة 864/250 أي عشر سنوات بعد وفاة سحنون. وبعبارة أخرى فـ**المدونة** في شكلها الحالي سبقت **الموطأ** في الظهور وأن نصوصهما مركبة ساهم في تأليفهما « طبقة من الفقهاء المحترفين » لا سيما **المدونة** (ن. كالدار، ن. م، ص 11، 17-19 ، 36-38) وبذلك يكون كالدار قد شذ عما اتفق عليه كل الباحثين بما فيهم يوسف شاخت وإ .غولدزيهر. وقد أحسن ميكلوش موراني الرد عليه، انظر أسفله الهامشين، 2 ص 13 و5 ص 113 .

(6) Maribel Fierro, « Muranyi...» (d), 1997, p. 257

وبخلاف ن .كالدار، ركز كريستوفر مالكارت في مؤلفه[1] أساسا على كتب التراجم، منطلقا في ذلك أيضا من دراسات من سبقه من الباحثين لاسيما يوسف شاخت وكالدار ووائل حلاق وغيرهم. ولئن تركز بحثه على نشأة المذاهب السنية الأربعة، لاسيما منها المذهبين الحنفي والشافعي، فإن عنايته بالمذهب المالكي كانت محدودة[2]. بل إن بعض الآراء التي تبدو قابلة للنقاش قد تسربت إلى كتابه لا سيما عند حديثه عن دخول هذا المذهب إلى إفريقية، أو عند ذكره لمدرسة الحديث بها خلال القرون الإسلامية الأولى. وربما يعود البعض من تلك الآراء إلى كثرة اعتماده على كتب التراجم التي كتبها علماء مشارقة متأخرون مثل شمس الدين الذهبي (ت 1347/748) وابن حجر العسقلاني (ت 1448/852) وغيرهما. فالذهبي وابن حجر يتفقان في كونهما من المحدثين الذين لا تخلو كتاباتهم حول أصحاب المذاهب من التحيز. أضف إلى هذا أن الذهبي كان شديد الميل إلى آراء الحنابلة و« كثير الازدراء بأهل السنة »، بل هناك من « نسبه إلى التعصب، المفرط »[3]. أما ابن حجر فلم يخصص لسحنون بن سعيد (ت 854/240) في كتابه لسان الميزان إلا نصف صفحة[4].

تخصص موراني في دراسة مخطوطات المكتبة العتيقة بالقيروان. وتعتبر بحوثه مواصلة لأشغال يوسف شاخت وفؤاد سيزكين . ومن المخطوطات التي حققها ونشر عددا منها نذكر أشهرها، جامع ابن وهب[5]، كما نشر عددا من

(1) Ch. Melchert, 1997

(2) Brockopp, J., (c), 2000, p. XVI note 2

(3) انظر مقدمة محقق سير النبلاء للذهبي، جزء خاص بترجمة الإمام ابن حزم الأندلسي، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، 1969، ص 15

(4) ابن حجر، لسان الميزان، بيروت، 1986، ج 3، ص 8، بينما خصص ليحيى بن عمر (ت 901/289) صفحة كاملة، ج 6، ص 271. هذا لا يعني أن ك. مالكارت لم يستعمل أيضا رياض النفوس للمالكي وترتيب المدارك للقاضي عياض.

(5) ورد ذلك في إطار مؤلفين صدرا في فيامسبادن (ألمانيا) (1992، 1995) وقد علقت عليهما ماريبال فيارو في مجلة : *al-Qantara*, (d), 1997, pp. 256-258.

القطع من مخطوطات يعود بعضها إلى القرن 3 هـ/9م. وبفضل تلك القطع الفريدة، أمكن له أن يلقي أضواء جديدة على المذهب المالكي المبكر، وبالتالي الشك أحيانا فيما ورد من نظريات حول تاريخ الفقه المالكي، نعني أساسا نظريات يوسف شاخت[1] وخاصة مقولات كالدار، بل إن موراني نادى وبكل بساطة إلى عدم اعتبار ما ذهب إليه كالدار حول تاريخ الفقه الإسلامي وتركه جانبا[2].

على أن الباحثين انقسموا إلى فريقين تجاه أعمال موراني : فريق بالغ في تأكيد أهميتها، وتمثله خاصة ماريبال فيارو. فقد نادت بملازمة الصمت حول المذهب المالكي المبكر بإفريقية في انتظار أن يتم موراني نشر تلك القطع، أو على الأقل ملازمة الحذر الشديد عند الحديث عن بداية الفقه الإسلامي[3]. فريق آخر قلل من أهمية تلك القطع، ورأى أن لها قيمة فنية أكثر منها علمية، لاسيما أنها متكونة من أوراق مبعثرة ومتآكلة، يصعب استعمالها تاريخيا[4]، بل إن كالدار تجاهل، بكل بساطة، تلك القطع[5].

أما جونتان بروكوب، فرغم اعترافه بصحة نسبة عدد من المخطوطات إلى علماء عاشوا في القرنين 2هـ/8م و3هـ/9م[6]، فقد بدا لنا أنه مال إلى انتقاد

(1) Maribel Fierro, (d), 1997, *art. cit*, p. 257

(2) Brockopp, J., "Literary...", (b), 1999, p. 397, 401-2

(3) Maribel Fierro, (d), 1997, *art. cit*, p. 257-8

(4) إلى هذا الرأي ذهب سعد غراب مثلا.

(5) كما ذكر أن أقدم مخطوط كامل لكتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني يعود إلى القرن 7هـ/13م، انظر نفس المرجع ص 39. وانظر أيضا بروكوب، نفس المقال، ص 396.

(6) حلل جونتان بروكوب قطعة من المختصر الكبير لابن عبد الحكم (ت 829/214) تخص بعض الأصناف من العبيد في الإسلام لا سيما المكاتب وأم الولد .كتبت تلك القطعة قبل سنة 825/210 على أننا نلاحظ أنه ربما بالغ عندما رأى في ابن عبد الحكم مناصرا هاما لمالك (نفس المرجع، ص207، 208) ، وعندما رأى فيه عنصرا هاما في نمو المذهب المالكي . ربما بالغ أيضا عندما قارن أهمية ذلك المختصر في فهم تاريخ المذهب المالكي بأهمية كتب مالك وابن وهب وسحنون (نفس المرجع، ص 209)، وانظر في هذا الإطار تعليق محمد أركون على هذا الكتاب وعلى أهمية نشاط المدرسة الأنثلوفونية في الدراسات التي تخص المذاهب الإسلامية : Arkoun, M., 2002. p. 511

بعض أعمال موراني. فقد أتى البعض منها، في نظره، على شكل قائمات تضم عشرات من أسماء الفقهاء ومئات من عناوين الكتب. وهي مجرد مادة خام تفتقر إلى التحليل والتعليق[1]. ويبدو أن ما ورد في مقال موراني حول رواية كتب المدونة وكذلك ما ورد في كتابه **Beitrage**[2] يؤيدان ذلك الرأي. فهذا الكتاب يذكرنا في أسلوبه بكتب طبقات علماء المالكية، عرف فيه صاحبه بعدد هام من علماء إفريقية حسب التسلسل الزمني إلى حد منتصف القرن 5هـ/11م. ترجم في الأول لعلماء القرن 2هـ/8م إلى بداية القرن 3هـ/9م، ابتدأ بخالد بن أبي عمران التجيبي، فعلي بن زياد التونسي، فالبهلول بن راشد، فمحمد بن عبد الأعلى أبو الخطاب الكندي، فشقران بن علي، فعبد الله بن غانم، فيحيى بن سلام ؛ ثم عرف بعلماء القرن 3هـ/9م ومن أشهرهم سحنون ابن سعيد وتلاميذه؛ ثم علماء القرن 4هـ/10م، لينتقل إلى علماء القرن 5هـ/11م بما فيهم أبو الحسن القابسي وليقف عند زحف بني هلال. على أن التدقيقات البالغة الأهمية التي أتى بها هذا الباحث في هذا الكتاب حول هؤلاء العلماء، تجعل ترجمته إلى اللغة العربية من أوكد الضرورات.

تميز هذا الباحث أيضا بشدة حذره في إطلاق الأحكام لا سيما أنه لم يطلع إلاّ على القليل من القطع المخطوطة برقادة. ولكن انطلاقا مما أمكن لنا أن نطلع عليه من دراسات موراني، استنتجنا أن أعماله تتجه عموما نحو تأييد نسبة هامة من الآراء التي وردت في كتب طبقات المالكية، بل إن ذلك الباحث يعمد أحيانا إلى فك ألغاز بعض القطع المخطوطة على ضوء ما ورد في تلك الكتب. فقد لاحظ مثلا اتفاقا بين دقة التقييدات التي وجدها على هوامش

(1) Brockopp, J., (b), 1999. 393, 396

(2) Muranyi, M., (a),1997. ؛ ميكلوش موراني، « مصادر جديدة حول رواية الكتب المدونة لسحنون بالقيروان »، ضمن **محاضرات ملتقى الإمام سحنون**، 13-15 ديسمبر 1991، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، 1993، ط 1، ص 134-144 ؛ انظر أيضا لنفس المؤلف : *Die Rechtsbücher...*, (b),1999

نسخة من المدونة على ملك أبي الحسن القابسي (ت 1012/403)، وما ذكره القاضي عياض حول شدة عناية هذا الفقيه بتقييد كتبه وتصحيحها[1].

وانطلاقا من كل هذه المعطيات، يمكن أن نستنتج مدى أهمية أعمال المدرسة الأنقلوسكسونية في دراسة تاريخ الفقه الإسلامي وبصفة أخص تاريخ المذهب المالكي. على أن المناهج في هذه الدراسات قد اختلفت، فتباينت بسبب ذلك نوعية النتائج التي تم التوصل إليها، كما اختلفت قيمتها العلمية إذ نجد فيها الغث والسمين.

(1) اعتمد أبو الحسن القابسي على ست نسخ عند كتابة نسخته من **المدونة** (م. موراني، « مصادر جديدة... »، **مقال مذكور**، ص 142) ؛ انظر ايضا لنفس المؤلف، *Die Rechtsbücher*...،(b).1999, p. 37-46

التمهيـــد

يبدو أن ابن خلدون قد انفرد، من بين المؤرخين المسلمين القدامى، بالحديث عن وجود ثلاث ديانات لدى البربر قبل الفتح الإسلامي. فقسم منهم كان مشركا وقسم آخر كان يهوديا وقسم ثالث مسيحيا. فكان البربر، مثل بقية الشعوب القديمة، يجهلون فكرة التوحيد، ويبدو أنهم بدأوا في التعرف عليها، إثر قدوم بعض المجموعات اليهودية إلى شمال إفريقيا مع الفينيقيين. وبسبب وقوع اليهود في المعارضة في العهدين الروماني والبيزنطي، احتمى عدد منهم بالأرياف بشمال إفريقيا، فعرفت ديانتهم هناك نوعا من الانتشار.

وأما المسيحية، التي ربما دخلت إلى شمال إفريقيا خلال القرن 2م، والتي تلقت مساعدة من اليهود في مرحلة أولى، فقد رفع عنها الامبراطور الروماني قسطنطين الحظر سنة 325م، ثم أصبحت الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية في أواخر القرن 4 م، مما ساهم كثيرا في توسع انتشارها بين البربر سواء بالمدن[1] أو بالأرياف، وكل هذا على حساب اليهودية وكذلك على حساب ديانة الشرك. وبذلك يمكن أن نستنتج أن المسيحية كانت هي الأكثر انتشارا لاسيما بإفريقية قبل الفتح، تليها في ذلك اليهودية ثم بصفة أقل ديانة الشرك. ولا ندري هل يمكن الربط بين مختلف هذه الديانات القديمة وبين ميل أهل تلك المنطقة في مرحلة لاحقة إلى الاتجاه السني وفي إطاره خاصة المذهب المالكي. على أن أهم ما يميز المسيحية بإفريقية هو تشبث كنيستها بالاتجاه الرسمي الذي يمثله البابا المقيم بروما، ورفضها للهرطقات مثل الدوناتية

(1) منذ أواخر القرن 2م، يبدو أن المسيحية أصبحت مسيطرة بالمدن الإفريقية، إذ كتب ترتوليان، أحد كبار كتاب المسيحية بإفريقية، ما يلي : « نحن (المسيحيين) نكوّن الأغلبية تقريبا في كل المدن ». ذكر ذلك سعد غراب في **العامل الديني والهوية التونسية**، تونس، 1990، ص 27.

والبيلاجيوسية، وهو أمر يبدو ملائما ونوعية عقلية أهل إفريقية من البربر آنذاك. وقد جسم ذلك الاتجاه القديس أوغسطين (ت 430م)، الذي رد على البيلاجيوسية، ونادى بوجوب تدخل الدولة لإكراه المنشقين الدوناتيين على العودة إلى الديانة الصحيحة.

ومن المحتمل أنه كان للعامل الديني دور في مقاومة أهل المغرب للفتح الإسلامي. فكأننا بجرجير والي إفريقية البيزنطي المنشق يدافع عن المسيحية[1]. وإثر هزيمته، منذ سنة 647/27، تولت بعض القبائل البربرية بنفسها أمر الدفاع عن البلاد. فقد تولت ذلك قبيلة أوربة المسيحية بقيادة كسيلة إلى حد سنة 688/69، ثم قبيلة جراوة المتهودة بقيادة الكاهنة إلى حد سنة 697/78. وربما كانت لهذا الأمر مساهمة في الصعوبات التي واجهها المسلمون في فتح المغرب، إذ امتدت عملية الفتح على فترة طويلة.

ولن يمر هذا دون أن يؤثر في عملية دخول أهل المغرب في الإسلام، إذ سجل هؤلاء تعثرا، وربما نوعا من التأخر في هذا الصدد. فقد نقل ابن خلدون أن البربر ارتدوا اثني عشر مرة. ويعود هذا التعثر إلى أسباب أخرى، منها أن المغرب هو فتح مصري. فقد انطلقت جل الحملات لفتح المغرب من مصر، في فترة بدأت فيها روح الجهاد تخبو جزئيا لدى البعض من الفاتحين، بل يبدو أن الرغبة الصادقة في نشر الإسلام بتلك الربوع اختفت لدى البعض منهم، وسيطرت عليهم أحيانا نزعة إلى الحصول على الغنائم وإلى جمع السبايا، وربما جسم جزئيا هذا الاتجاه موسى بن نصير الذي عزل سنة 714/95. فكانت النتيجة أن إسلام أهل المغرب آنذاك تميز بالسطحية إلى موفى القرن1هـ/7م على الأقل، لاسيما أن عددا من الخلفاء الأمويين لم يهتموا كثيرا بمسألة نشر الإسلام هناك. ومن هؤلاء، يجب أن نستثني أساسا عمر بن عبد العزيز وهو الذي أرسل بعثة متكونة من عشرة من التابعين إلى المغرب حوالي سنة 718/100، بهدف تركيز الإسلام في أفئدة البربر. فخفض أولئك في مستوى خطابهم للبربر، وذلك بتبسيط الإسلام، وجعله مستساغا لديهم، فكان

(1) ابن عذاري، **البيان المغرب...**، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، ليبيا-تونس، 1983، ط 3، ج 1، ص 10.

النجاح حليفهم على المدى الطويل، مما ساهم في وضع أسس الاتجاه السني هناك، بل يمكن اعتبار هذه البعثة نواة لمدرسة المغرب الفقهية والحديثية.

إلا أنه لم يدخل إلى المغرب غير هؤلاء من التابعين، بل دخلها آخرون، ذكر منهم أبو العرب في طبقاته 23 فردا[1]، وهو عدد قليل بالمقارنة مع عدد من استقر من التابعين بأمصار أخرى مثل المدينة أو الكوفة، إلى جانب أننا لم نلاحظ من بين أولئك تابعيا مشهورا استقر بالمغرب، وكون به مدرسة علمية معينة .نفس الملاحظة بالنسبة إلى الصحابة الذين دخلوه واستقروا به، بل إن البعض من هؤلاء وأولئك كانوا يسترشدون أحيانا زملاءهم بالشرق في بعض المسائل التي تطرح عليهم بالمغرب[2]. وربما لهذا السبب تميزت مدرسة الحديث بهذه المنطقة بقلة أصالتها، بالمقارنة مع مدرستي الحديث بالكوفة وخاصة بالمدينة. هذا الأمر يفسر جزئيا التبعية التي عرف بها المغرب تجاه الشرق من ناحية علم الحديث، وبالتالي من ناحية الدراسات الفقهية. لذلك من الطبيعي أن يبقى علماؤه خلال فترة متواكلين على الحلول المتأتية من الشرق لبعض المسائل التي تطرح عليهم، وهنا تبرز أهمية الرحلة. واعتمادا على كتب الطبقات، فإن الطلبة المغاربة، أثناء رحلتهم إلى الشرق، ركزوا على كبار الأئمة السنيين خلال القرن 2هـ/8م، مثل أبي حنيفة (ت 767/150) وسفيان الثوري (ت 777/161) بالكوفة، وعبد الرحمان الأوزاعي (ت 773/157) بالشام، والليث بن سعد (ت 175/791) بمصر، والفقهاء السبعة وخصوصا مالك بن أنس (ت 795/179) بالمدينة، مما ساهم في تركيز الاتجاه السني بالمغرب. وبسبب تعدد الأئمة الذين أخذ عنهم المغاربة بالشرق، ظهرت في ذلك الاتجاه نزعات ومذاهب، نذكر منها مذهب سفيان الثوري ومذهب الأوزاعي، ثم مذهبي أبي حنيفة ومالك بن أنس.

(1) مع الملاحظة أن هذا العدد يميل إلى التناقص في كتب طبقات المالكية اللاحقة من صنف **رياض النفوس** للمالكي و**معالم الإيمان** لابن ناجي. ويعود ذلك إلى سعي المصادر المتأخرة إلى الترفيع في عدد الصحابة الذين وفدوا على المغرب.

(2) المالكي، **رياض النفوس**، تحقيق بشير البكوش، بيروت دار الغرب الإسلامي ,1983، ج 1، ص 111، 124.

ويبدو أن مذهبي الثوري والأوزاعي، وهما من المذاهب المنقرضة، عرفا في مرحلة أولى نوعا من الانتشار بإفريقية بصفة متزامنة، ثم سارعا بالاختفاء لفسح المجال لمذهبين سنيين أكثر صلابة هما المذهب الحنفي والمذهب المالكي. وقد افترضنا أن مذهب الثوري مهد الطريق للحنفية كي تنتصر بإفريقية، بسبب ارتباط المذهبين، فكل منهما ينتسب إلى مدرسة الكوفة. والافتراض نفسه يصح بالنسبة إلى المذهبين الأوزاعي والمالكي، وربما يؤيد ذلك ما وقع بالأندلس، إذ مهد الأول للثاني، ثم أزاح هذا الأخير المذهب الأوزاعي في أواخر القرن 2هـ/8م.

وينفرد بالساحة الإفريقية مذهبان فقهيان هما المذهب الحنفي والمذهب المالكي. وقبل دخولهما في مرحلة التنافس، يبدو أنهما مرا بمرحلة من التعايش والازدواجية إلى أواخر القرن 2هـ/8م. ويبرز ذلك على مستوى عالمين إفريقيين سمعا من مالك بن أنس ومن أئمة المذهب الحنفي، وهما عبد الله بن فروخ (ت 801/185) وعبد الله بن غانم (ت 805/190). وبسبب ذلك، أصبح من الصعب تصنيف هذين العالمين ضمن الحنفية أو ضمن المالكية[1]. وإن تم إدخال المذهب الحنفي إلى إفريقية على أيدي هذين العالمين، فإن نشره بها، وتركيزه بها، تم على يدي أسد بن الفرات إثر ولايته منصب القضاء بالقيروان سنة 818/203، وقد ساعده في ذلك الأغالبة الذين قدموا المذهب الحنفي منذ سنة 817/201، مقلدين في ذلك العباسيين.

وقد كان أسد (ت 828/213) في بدايته مالكيا، ثم انتابته حيرة في التخير المذهبي وانتهى بتقديم المذهب الحنفي إثر خلافه مع شيخه ابن القاسم وتلميذه سحنون بن سعيد حول مسألة الأسدية. وهو الذي ساهم في تدوين المذهب الحنفي بالمغرب بعد أن كان ابن فروخ أدخل إليه نحو عشرة آلاف

(1) استنتج ج .بروكوب مع شيء من المبالغة أنه من السخف أن ننسب فقيها ما بمصر إلى مذهب معين وبصفة مغلقة خلال القرن 2هـ/8م. فالعالم آنذاك يأخذ في نفس الوقت بالبعض من آراء مالك والبعض من آراء الشافعي أو الليث بن سعد أو غيرهم (Brockopp, J., *Early*..., (c), 2000, p. 206)، وانظر أسفله الهامش 2 ص 29.

مسألة غير[1] مدونة رواها عن أبي حنيفة. وعلى يديه تخرج الرعيل الأول من علماء الحنفية بالمغرب. وقد نقل المالكي في هذا الصدد أن أسدا « سمع عليه كل معروف بصحبته مثل معمر (بن منصور) ومحمد بن وهب ومحمد بن قادم وأبي المنهال وسليمان بن عمران وسائر من يقول بقول الكوفيين ».

ومن هنا تنطلق مرحلة تغليب المذهب الحنفي بل وسيطرته بإفريقية، ربما على امتداد النصف الأول من القرن 3هـ/9م، وتؤيد ذلك عدة مؤشرات. فقد تبين لنا أن تلاميذ أسد كانوا من أصناف اجتماعية متنوعة بما في ذلك الحرفيين والريفيين[2]. وهذا يعني أن المدرسة الحنفية، آنذاك، لم تكن مقتصرة على الخاصة، كما تبين لنا أنه وجد أحناف معوزون، مثل معمر بن منصور الذي كان يشكو الفاقة لسحنون ولعبد الله بن طالب العالمين المالكيين. من جهة أخرى، اعترف القاضي عياض بأن « أكثر الفقهاء » بإفريقية، حوالي سنة 848/233، كانوا من الأحناف[3]، مما يفسر جزئيا ظهور عائلات حنفية عريقة من أشهرها عائلة بني وهب.

ومن جهته، استنتج محمد الطالبي، مع شيء من المبالغة، أن المذهب الحنفي كان المبادر بالسيطرة بالغرب الإسلامي. على أن الأحناف ساهموا كثيرا خلال النصف الأول من القرن 3هـ/9م، في ازدهار الحياة الفكرية بإفريقية، إذ يبدو أنهم كانوا آنذاك أكثر تأليفا من المالكية[4]. كما تميزوا بتفتحهم على علوم متنوعة، فعرفت إفريقية في أيامهم نوعا من الحرية الفكرية، تجسمت في تمكن أتباع المذاهب والفرق الدينية المخالفة من التحليق بجامع عقبة. إلا أن

(1) رجع ميكلوش موراني، واعتمادا على بعض المعطيات، حذف لفظ « غير »، لا سيما أن مخطوطا آخر تحدث عن كتاب مدون لابن فروخ (**دراسات في مصادر الفقه المالكي**، نقله عن الألمانية جماعة من الأساتذة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 33-34).

(2) المالكي، **رياض**، ج 1، ص 266-269.

(3) **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، تحقيق محمد الطالبي، تونس، 1968، ص 99

(4) الطالبي، محمد، « الأوضاع التي مهدت... »، **ملتقى القاضي النعمان**، تونس، الدار التونسية للنشر، 1981، ص 31 ؛ M., Talbi, *E.I.*, 2, VIII, « Sahnun », (d) , p. 874